



بقلم المحير العام
اللواء عباس ابراهيم

الافتتاحية

ماذا عن الحذر الوطني؟

راهنا. فسمه لبنان الآن انه دولة فاقدة للاتزان، والجميع يعرف ان الاستقرار الوطني لم يكن يوما داخليا مئة في المئة ولا خارجيا مئة في المئة.

هذه المعادلة كانت النقيضة للصيقة بمعنى لبنان ودوره وحتى وجوده كدولة. فلم يسبق ان شهد بلد ما هذا النوع وهذا الكم من التدخلات الخارجية منذ الاستقلال وحتى اليوم. وان خطورة الخروج على الدستور تحت اي مسميات او ضرورات، وفي ظل الظروف الراهنة، تعني دفع لبنان نحو المجهول الذي لا يمكن لأحد التنبؤ به، لا في الامن ولا في السياسة. قد نعرف من اين سنبدأ لكن لا احد على الاطلاق يعرف كيف نخرج؟

الخطورة التي تستدعي حذرا وطنيا عاما في سياق القول بأن لبنان معتل بنظامه السياسي هي التي تنبعث من طرفين: احدهما يرى لبنان اكبر، وجزءاً من خارج عريض. اما الثاني فيريد الانسحاب الى "لبنان اصغر" اي الى قياس الفيدرالية او الغيتوات، وعلى قياس وعي معين بهويات محدودة الافق. ففي حال كهذه الحال، فإن الطرفين يخرجان عن الاجماع اللبناني في الدستور حول نهائية الكيان والعيش الواحد.

ما في صدده لبنان في المستقبل القريب هو كتلة ازمت بنبوية وملفات داهمة، تحتاج الى وعي وطني صادق يعمل بالعقل وليس بالغريزة السياسية الساعية الى التكبس، للخروج من الوضع الراهن. والاسئلة المطروحة على لبنان واللبنانيين تستلزم اجوبة في السياسة الصافية وليس في التقنيات والنظريات. بمعنى ان العمل يجب ان يتركز على كيفية استعادة الثقة بين الافرقاء لاعادة بناء لبنان على اسس تحدد دور الدولة ووظيفتها بعدما خسرن كل شيء، ولم يبق الا البعض اليسير جدا من القطاعات المتينة التي قد يُعَوَّل عليها او تتمتع بالثقة والصدقية.

ما عاد الامل يكفي لمعالجة الازمت اللبنانية التي تتحول شيئا فشيئا الى ازمت بنبوية، وهي ليست من نوع تقني قادر هذا الخبير او ذاك الاستشاري على معالجتها. صار اللبنانيون يعرفون نوع هذه الازمت. منذ العام 2019 حتى يومنا هذا لم تبق وسيلة اعلامية الاضاءت بالتمحيص والتدقيق على كل مشكلة. يسجل للاعلام انه قام بواجباته على اكمل وجه، وإن وقعت بعض المغالطات حينها.

لكن هذه المغالطات لم تخرج عن النوع المألوف لطبيعة العمل تحت الضغط. وكل هذه المعرفة، وهذا الجهد المبذول في هذا السياق، لم يتمكننا من حل اي من الازمت. وفضل ما في هذا الوضع كان ان اللبنانيين تعرفوا وعرفوا حجم الموارد البشرية واصحاب الاختصاص التي يتمتع بها لبنان. لكن مع كل عرض للمشكلة كان يعود السؤال الاول: كيف تتم معالجة هذا الامر؟ سواء ما هو متصل بالشأن السياسي او ما كان مرتبطا بالهمم الاجتماعية - الاقتصادي - النقدي. والثالث الاخير هو المكمن لاجماع الناس. لكن دوما كانت الامور تبدو كأننا امام حائط مسدود، ولم تظهر قدرة استثنائية على معالجة الاوضاع.

ان تصير الازمت التي نعانيها بنبوية وعصية على الحل، فهذا يحيل الامور وببساطة نحو تعقيدات خطيرة تطاول النظام السياسي واداءه. وهذا ان حصل، وبعضه يحصل، فهو لا يبشر بالخير على الاطلاق. ذلك ان غياب القدرة السياسية ومعها الارادة الاقتصادية وعجزهما عن المعالجة تكون نتيجتهما ما نحن عليه.

اخطر ما يحصل الآن، وما يخشى منه في المستقبل، هو تنامي دعوات المطالبة بالخروج على النظام، حيننا بذريعة انه لا يتمتع بديناميكيات قادرة على الحل، وحيانا بدعوى انه لم يُطبق وتعتريه بعض الثغرة. وهذا سياق يمكن النقاش فيه ومعالجته انما في لحظة توازن سياسي وتوافق غير موجودة